الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

16-15-14 **شعبان** 1440 / 21-20-19 **إبريل** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9

الفرد عليه مسؤولية معرفة الأحكام القضائية وآلية المطالبة لضمان حصوله على حقوقه

»ثقّـــف نفســـــك حقوقـيـاً!..«

المصدر: جريدة الرياض الاحد 16 شعبان 1440هـ - 21 أبريل 2019م
http://www.alriyadh.com/1751011

تسبب ضعف الثقافة الحقوقية لدى أفراد المجتمع في ضياع الحقوق، وجعل البعض غائبا قصريا عن المطالبة بحقه، سواء في حالات الأخطاء الطبية، أو الدّين الذي يؤخذ في صورة ودية بين طرفين، ثم يتحول إلى دراما من المطالبات الطويلة، أو كذلك قضايا الإرث والحضانة والطلاق والخلع، وأحياناً التورط في عملية نصب واحتيال في صفقات وهمية، الذي يكون بسبب الجهل بآلية المطالبة، أو بمعرفة الأحكام القضائية، أو من أين يكون خط البداية لاقتناص حقه الغائب الحاضر، أو ربما بسبب تمسك البعض بثقافة الخجل والعيب من تبعات المطالبة، خاصةً بين الأقارب، التي قد تنتج عنها قطيعة بين الأهل إذا وصلت المطالبات إلى أروقة المحاكم، والنساء لم يغبن عن هذا المشهد الضبابي، فقد عشن زمناً طويلاً خائفات من طرق أبواب المحاكم لأسباب مختلفة بين حالة وأخرى.

»الرياض» ناقشت مع المختصين أثر ضعف الثقافة الحقوقية بين أفراد المجتمع، وما الدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز هذا الجانب، من خلال ما ترصده من وقت لآخر من حالات ضاعت أحلامها بسبب هذا الجهل الحقوقي.

حقوق مدونة

في البداية، قال خالد الفاخري - عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان :-الثقافة الحقوقية في المجتمع تبدأ من معرفة الأفراد ما لهم وما عليهم، والمقصود بها ثقافة الحق، وكيف يعرف الإنسان حقه، بمعنى المواقف التي يتندر فيها الناس على ضياع حقوقهم، وهذه المصلحات ترجمة لما يحدث على أرض الواقع، مضيفاً أن الثقافة الحقوقية نعني بها أفراد المجتمع الذين يجب أن يتثقفوا بما لهم وما عليهم، والمقصود بها الحقوق المدونة في الأنظمة والتعليمات وعمل الجهات الحكومية، وكيفية معرفة الإنسان حقه وطريقة الوصول إليه، وكيف يستطيع المحافظة على هذا الحق وكيفية المطالبة به والدفاع عنه بعدم التعدي عليه، مبيناً أن أثر غياب هذه الثقافة يؤدي إلى عدم قدرة الفرد على المطالبة بحقه وضياعه، وعلى سبيل المثال فإن جهل الفرد بحقوقه يجعله في حال لجوئه إلى القضاء لا يستطيع الاستفادة منها في إجراءات التقاضي الممنوحة، ونصت عليها كثير من الأنظمة وفق قواعد واضحة مثل حقه في التقاضي.

مؤشرات استعداد

وأوضح فهد بارباع - محام - أن هناك رغبة لدى المجتمع في زيادة الوعي خلال الوقت الحالي، ونشر ثقافة حقوق الإنسان المختلفة، وذلك لزيادة الثقافة والمعرفة في مجال حقوق الإنسان بشكل عام، والمتابع سيلاحظ الفارق الذي حدث في مستوى ثقافة المجتمع في الأعوام القليلة الماضية، كما يلاحظ ظهور نشطاء في مجال حقوق الإنسان بشكل عام وضمن شرائح اجتماعية، وكل هذه الأمور مؤشرات لاستعداد المجتمع ورغبته في زيادة مستوى ثقافته الحقوقية، مضيفاً أنه يجب ألا نغفل حقيقة أن الثقافة الحقوقية الشخصية الواعية كانت غائبة من سنوات مضت، ووقتها كان لا بد من الشخص أن يتحرى عن المعلومة من أجل تجنب الخطأ، أو أن يخطئ ليتعلم، وكثيرون أخطأوا أخطاء فادحة تسببت في دخولهم إلى السجن، أو التورط في قضايا بسبب الجهل، أو بسبب حسن النية المبالغ فيها، مبيناً أنه بالنظر إلى واقع اليوم توجد الحكومة الإلكترونية؛ حيث إن عديدا من الوزارات تعمل على توصيل المعلومة إلى المجتمع عبر حساباتها في «تويتر 90 «في المئة، التي تهدف إلى الثقافة والتوعية، مشيراً إلى أن هناك حسابا اسمه «تعريف» هدفه التعريف بكل الأنظمة السعودية، إضافةً إلى وجود حساب لهيئة المحامين يدعم الثقافة الحقوقية لدى المجتمع، وهذا يعني أن الوضع

الحالي أصبح من السهل أن يتثقف المواطن حقوقياً، وأصبح واجبا عليه أن يعرف موضع الخطأ من الصواب والإجراء الصحيح الذي عليه القيام به.

هناك حذر

وذكر بارباع أن هناك بعض الأمثلة التي كانت تحدث في السابق مثل تحرير شيك بدون رصيد، الذي كان يتم بمنتهى السهولة؛ بسبب أن الأنظمة وقتها كانت ضعيفة، ولكن مع التطور القضائي وزيادة الوعي بمخاطر التصرفات المالية العشوائية أصبح هناك حذر من ذلك؛ بسبب وجود العقوبة الصارمة والثقافة الواعية العالية، موضحاً أن أكثر الموضوعات التي يستفسر عنها الناس تتمثل في قضايا الأحوال الشخصية وتحديداً من النساء؛ بسبب الجهل في هذا المجال، رغم وجود جهات حقوقية لهم أرقام للتواصل، وتتابع كل قضايا العنف والإيذاء التي قد تتعرض لها المرأة والطفل.

ثقافة ضعيفة

وتحدث سعدون الشمري - محام - قائلاً: إن الحقوق بمختلف أنواعها محفوظة في الأنظمة سواء الطبية والعلمية والجنائية والأسرية الخاصة بالأفراد المواطنين والمقيمين، لكن على المستوى العام بالنسبة للمواطن فالوعي بها يمكن وصفه بالثقافة الضعيفة، مضيفاً أنه بالنسبة لمواقع التواصل الاجتماعي فيمكن الاستفادة منها في هذا المجال بصورة اجتهادية، مع أن كثيرا من الوزارات تحاول تثقيف الفرد بحقوقه، ولكن التجاوب يكون ضعيفا؛ ربما بسبب إحساسه بعدم الحاجة لهذه الثقافة في الوقت الحالي، ولكن عندما يقع في مشكلة تجده يبحث عن المحامي من أجل مساعدته، التي قد تكون أحياناً صعبة بسبب تورطه في عدة مشكلات بسبب جهله بالنظام، وكان بإمكانه الوقاية من خلال الوعي بما له وما عليه، مبيناً أن الجهل بالحقوق الشخصية يتسبب في ضياعها، خاصةً في ظل تزايد الأخطاء الطبية على سبيل المثال، فالبعض يجهل وجود لجنة شرعية يستطيع أن يقدم فيها تظلما وتقديم دعوى أمام هذه اللجنة، وفي حال كان لديه اعتراض على الحكم فله الحق في التظلم لدى ديوان المظالم، إضافةً إلى المشكلات التي تحدث في قطاع السيارات وتحديداً الإيجار المنتهي بالتمليك، فكثير من الناس بما نسبته 80 في المئة سياراتهم مملوكة للمصارف أو للمنشآت التجارية، ويتعرضون إلى مشكلات جمة لا تتضح إلاّ بعد توقيع السندات المصرفية والعقود دون أن يقرأ ما وقع عليه.

وأكد أن جميع الحقوق الشخصية ذات أهمية، لكن الأكثر أهمية تكون بسبب تداولها بين الناس، مثل الحقوق المدنية - التعاملات بين الأفراد - والديون بشكل عام، حيث إن كثيرا من الناس يتعاملون بها من خلال الثقة في الآخر، لتحدث أمور غير متوقعة تؤدي إلى اللجوء إلى المحاكم، وهذا بسبب عدم أخذ الاحتياطات اللازمة كتدوين القرض في ورقة بين الطرفين.

وعي قانوني

وأوضحت عزيزة الشهري - محامية - أن حقوق الإنسان غريزة تنشأ في النفس؛ لأن هذه الثقافة هي من أساسيات ديننا الإسلامي، إلاّ أن تنظيمها وتشكيلها يحتاج إلى جهد؛ لأن الشيء الفطري إن لم يتم العمل عليه بطريقة مركزة ومنظمة فسيكون مشتتاً، هكذا هي الثقافة الحقوقية كما أتصورها في المجتمع، موجودة في داخل كل شخص لكنه لم يجد توعية حقيقية ومعرفية ليدركها، مضيفةً أن القانون -عموماً - ينظم الشؤون سواء عامة أو خاصة، والوعي به يحل كثيرا من الأزمات التي تحدث في المجتمع، ويوضح للمواطن مدى تقصير المسؤول في أداء واجباته المهنية فيتطور المجتمع بوعيه القانوني؛ لأنه ضمن حقوقه الشخصية، مبينةً أنه إذا تطور المواطن قانونياً، فهذا يعطي المسؤولين انتباها واحتراما أكثر للقوانين والتعليمات التي يجب عليهم الالتزام بها، لذلك ينبغي لكل مواطن ومواطنة الوعي بحقوقه القانونية، وأخص بذلك الحقوق الشخصية لديه، مشيرةً إلى أنه توجد قلة وعي قانوني (الحقوقي الشخصي) لدى المواطنين والمواطنات، وهنا ينبغي أن يتثقفوا ليرفعوا عن أنفسهم الجهل بها، وأيضاً هي بمنزلة تحصين صحيح لمسيرة الحياة الشخصية.

توعية مدرسية

وأكدت عزيزة الشهري أن دور التوعية يقع على الشخص نفسه، فبإمكانه الاطلاع على هذه الثقافة القانونية بصورتها الصحيحة عن طريق الإقبال على القراءة في الكتب القانونية المتعددة، التي تعتبر من أصول القانون، ثم الكتب الأساسية التي تعتمد على مؤلفين كبار في القانون العربي، إضافةً إلى برامج التواصل المتعددة بـ»السوشال ميديا»، التي حفزت الناس على معرفة حقوقهم من خلال ما يعرض من مشكلات قانونية فيها، وساعدت على تفتيح الذهن نحو الجوانب القانونية التي ينبغي الاطلاع عليها، وساعدت الناس أيضاً على القيام بحقوقها القانونية بنفسها من دون الاستعانة بمحام، لكن هذه النقطة لا تعني تجاهل دور المحامي، فكثير من الناس يترافع عن حقه ثم لا يلبث أن يبحث عن محام متخصص للقيام بحقه كاملاً، فتتجلّى خبرة المحامي وطريقته في استرداد حقه، مبينةً أن المقصود هو محاولة المواطن الترافع والإقدام على أخذ حقه قانونياً، مُشددةً على أهمية التوعية المدرسية للطلاب والطالبات بشكل مبسط جداً، بحيث تكون المعلومات المطروحة دراسياً عامة وبسيطة، متمثلة في قوانين مهمة فقط، وخالية من التفرّعات العامة والتقاسيم العامة والخاصة.

إدارة الوقت تجدد حياة نزلاء سجن الطرفية بالقصيم

المصدر: جريدة الوطن السبت 15 شعبان 1440هـ - 20 أبريل 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1006572

بث برنامج «إدارة الوقت» روح التجديد بين نزلاء سجون المباحث في القصيم «الطرفية»، إذ يتضمن برامج ترفيهية ورياضية وثقافية واجتماعية وعلمية، استفاد منها أكثر من 60% من النزلاء. فلم يعد النزيل حبيس الزنزانة بلا هدف أو طموح، إذ يمارس 3 مناشط رئيسة، هي: الفنون، والرياضية، والإعلام، حسب جدوله المعدّ خلال 5 أجنحة.

ففي الفنون، يتدرب النزلاء على الرسم والحياكة والفرقة الموسيقية التي سيتم تشكيلها قريبا. وفي الرياضة تم تجهيز صالة رياضية لكل الألعاب: كرة «قدم وطائرة «وصالة لحمل الأثقال وألعاب الشطرنج، والبلوت والبلاستيشن، وأخرى للبلياردو والتنس والفريرة. إضافة إلى جناح الإعلام الذي تدار منه قناة السجن «صحبة»، والمجلة الصحفية والتغطيات الإعلامية وتسجيل الشيلات، كما تم توفير مطعم حاصل على شهادةISO ، ومنتجع ترفيهي، وكافيه السعادة.

إدارة وقت النزيل

كشفت زيارة قامت بها «الوطن» لسجن الطرفية في القصيم، بمشاركة مدير مكتب الصحيفة الإقليمي بالقصيم فهد الجهني، ولـ5 ساعات، كيف يقضي النزلاء أوقاتهم خلال برنامج «إدارة الوقت»، إذ يحتضن الجناح الواحد 12 غرفة في كل منها 5 أشخاص، ويتكون كل جناح من قسم للفنون ومنشط ترفيهي وبقالة وحلاق ومكتبة، ويتم الإشراف والإدارة من النزلاء، وهناك أيضا أجنحة فردية وجماعية وأخرى لإدارة الوقت.

وبدأ مشروع إدارة الوقت منذ ما يقارب 4 سنوات، بهدف إدارة وقت النزيل بما يحقق له الفائدة، ويسهم في العملية الإصلاحية .واستقبل النزلاء الوفد الزائر، وشرحوا بكل إتقان وأريحية البرامج التي تقدم على فترتين «صباحية ومسائية» يتنقل فيها النزيل بين الأنشطة والبرامج المجدولة داخل الجناح وخارجه، وتدار كل الأنشطة من النزلاء أنفسهم.

فصول تعليمية

يوجد في كل جناح من أجنحة إدارة الوقت فصل تعليمي تقام فيه الدورات التدريبية من النزلاء في جميع المجالات، منها: العلوم الدينية، واللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، وتطوير الذات والثقافة والأدب والشعر.

وبلغ عدد البرامج والدورات المقدمة في هذه الفصول 37، كما توجد مكتبة خاصة بكل جناح يشرف عليها أحد النزلاء، ومخصصة لاستعارة الكتب المتنوعة في جميع المجالات :الدينية والأدبية والتاريخ وعلم النفس والشعر والروايات العربية والمترجمة من الإنجليزية.

وقال النزيل المشرف على المكتبة لـ«الوطن»، إن «إدارة السجن قامت بتأمين كل ما هو جديد من الكتب.«

ويضم الجناح مجلسا ترفيهيا يحوي: بلاي ستيشن وألعابا ورقية والشطرنج وكيرم، ليقضي النزيل جزءا من وقته بين الفائدة العلمية والترفيه، ثم تم الانتقال إلى الأنشطة الخارجية التي يشارك فيها النزلاء من مختلف أجنحة إدارة الوقت بشكل منتظم ومجدول.

إكمال الدراسة

يمكن لكل نزيل إكمال دراسته في التعليم العام بالمرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية، بالتعاون مع إدارة تعليم منطقة القصيم، كما يمكن للنزيل الذي يرغب في إكمال دراسته الجامعية من الالتحاق بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بنظام الانتساب، إذ يدرس حالياً 132 نزيلا في مختلف المستويات الجامعية، ويستعد 11للتخرج العام الحالي والحصول على شهادة البكالوريوس.

كما وفر السجن مغسلة مركزية يتم فيها غسيل ملابس النزلاء مجانا، مرتين في الأسبوع، كما تعد وجبات عامة وأخرى طبية مخصصة، تصرف وفق ما يحدده أخصائي التغذية في المستشفى، ولوحظ حصول الشركة المشغّلة للمطبخ على شهادة ISO العالمية من ناحية مطابقة الاشتراطات الصحية ومستوى الخدمة في المطبخ.

مركز الفنون وفرقة موسيقية

يضم مركز الفنون في جنباته موقعا خاصا بمكائن الخياطة والتطريز، يتدرب فيه النزلاء على التفصيل والخياطة وإنتاج ما يحتاجونه من منتجات، كما يوجد داخل المركز مرسم يتم خلاله تدريب النزلاء على الرسم، وأسهم هذا المركز في

ظهور مجموعة من النزلاء الذين رسموا بأيديهم أجمل اللوحات، وأحالوا المركز إلى موقع مفعم بالحياة. ولوحظ وجود موقع للحرف اليدوية التي أبدع النزلاء خلاله في صناعة السبح والمشغولات والمجسمات الجمالية، والتي أظهرت أنهم أشخاص يمتلكون المهارة والإبداع والمواهب الفنية الكامنة، والتي كانت تنتظر من يوجهها للطريق الصحيح. وتتوافر في مركز الفنون جميع الآلات الموسيقية أمام النزيل، وهو الذي يقرر ميوله واهتماماته، إذ تبين أن بعض النزلاء كانت لديهم الرغبة في مثل هذه الآلات، فتم تلبية رغبتهم، وذكر المسؤول عن المركز أنه سيتم إنشاء فرقة موسيقية من النزلاء. وقال بعض النزلاء إنهم شاركوا بعدد من اللوحات الفنية في مهرجان الجنادرية ومعرض القصيم للكتاب، إذ عرضت وبيعت، إضافة إلى معرض فني بمهرجان ألوان الربيع الثالث بمحافظة عنيزة، إذ شاركوا بما يقارب 75 لوحة فنية، تم بيعها بالكامل خلال فترة المهرجان، وعاد ريع بيع هذه اللوحات إليهم.

قناة صحبة

المركز الإعلامي هو ثاني عناصر المناشط الخارجية، وضم أحدث الأجهزة المتكاملة الخاصة بالتحرير والتصوير والمونتاج. وقال النزيل المشرف على المركز الإعلامي، إن «النزلاء يتولون في المركز إصدار المنشورات والمطبوعات الأسبوعية، إضافة إلى المجلة الدورية التي يعدها ويحررها النزلاء أنفسهم، إضافة إلى إقامتهم الفعاليات والمناسبات مثل الأمسيات الشعرية والمسرحيات والمجالس الثقافية واحتفالات الأعياد، وإشرافهم على تقديمها وتصويرها داخل أجنحة إدارة الوقت». وأضاف، إن «المركز الإعلامي يضم قناة تلفزيونية خاصة بأجنحة إدارة الوقت، تبث في غرف النزلاء داخل السجن ضمن الباقة التلفزيونية التي تحوي ما يقارب 130 قناة مختلفة، وجميع البرامج التي تقدم في هذه القناة والتي اتفقوا على تسميتها «صحبة» يتم إعدادها وتصويرها وإنتاجها خلال أستوديو الصوتيات الموجود في المركز.«

دوري الوفاء

ثالث عناصر المناشط الخارجية المركز الرياضي، والذي يتكون من صالة لحمل الأثقال واللياقة، وأخرى للألعاب التي تحوي: البلياردو وتنس الطاولة والفريرة، إضافة إلى ملعب سداسيات مغلق مخصص لكرة القدم، والطائرة والسلة واليد، وتم مؤخرا افتتاح ملعب خارجي مزروع لممارسة كرة القدم، أقيم فيه الحفل الختامي لبطولة الوفاء الثانية والتي تنافس خلالها النزلاء في ألعاب مختلفة، منها الألعاب الفردية كالبلوت والشطرنج والبلياردو وتنس الطاولة والبلايستيشن، إضافة إلى الألعاب الجماعية مثل كرة القدم وكرة الطائرة.

وأوضح المشرف على المركز الرياضي، أن إدارة السجن سمحت لذوي النزلاء بحضور الحفل الختامي، ومشاركتهم فرحتهم، إضافة إلى دعوتهم لعدد من نجوم الكرة السابقين، مشيرا إلى أن بالمركز برامج لياقة وتخسيس للنزلاء الذين يعانون السمنة، وذلك تحت إشراف النزلاء المختصين في هذا المجال.

منتجع ترفيهي

وفّرت إدارة السجن للنزلاء منتجعا يقضون فيه أوقاتهم، ويحوي مسرحا لإقامة المناسبات، ومسبحا ومحمية طيور ومشتلا زراعيا يمارس خلاله النزلاء هواية الزراعة والحصد.

قسم النزيلات

لم ينس برنامج «إدارة الوقت «القسم النسائي، والذي صمم بشكل جمالي، ويقدم خدمات المرأة وما تحتاجه في خصوصية تامة، ويحوي جلسات وتلفازا وطاولة طعام، إضافة إلى مشغل نسائي يحوي أدوات تجميل، إضافة إلى موقع للأنشطة والمهارات، تزاول فيه النزيلات التفصيل والتطريز والمشغولات اليدوية، مع وجود مكتبة متكاملة بالجناح، وموقع مخصص للأجهزة الرياضية، كالسير المتحرك والدراجة وتنس الطاولة.

مستشفى مركزي

يتوافر في السجن مستشفى الأمن المركزي، الذي يخدم كل النزلاء بسعة 40 سريرا، ويحوي جميع العيادات المختلفة، منها: العيون والأنف والأذن والحنجرة والباطنية والقلب والجراحة والمسالك البولية والنفسية والجلدية والتغذية، إضافة إلى 3 عيادات أسنان، وغرفة العلاج الطبيعي، والصيدلية، والمختبر والأشعة، ويضم المستشفى أحدث الأجهزة الطبية الخاصة بالتشخيص أو العلاج، والتي لا توجد إلا في أكبر المستشفيات بالمنطقة.

27غرفة للخلوة الشرعية

جهزت إدارة السجن 32 غرفة زيارة عامة، و27 غرفة خلوة شرعية، إضافة إلى غرفة مخصصة كجناح للمتزوجين حديثا، وتحوي الغرف متطلبات الضيافة للزوار، وفي حال اتضاح أن ذوي النزيل يحضرون من خارج منطقة القصيم، يتم تأمين تذاكر سفر وسكن ومواصلات على نفقة رئاسة أمن الدولة، وذلك عند حضورهم للزيارة في كل مرة، كما تتكفل إدارة السجن في حال رغبة أحد النزلاء في الزواج بإقامة حفل زواجه داخل الموقع، ويدعو من يشاء من أقاربه، إضافة

إلى تكفلها بوجبة العشاء، وتقديم هدية من رئيس أمن الدولة عبارة عن مبلغ 10 آلاف ريال، وهدية عينية من إدارة السجن.
جهات رقابية
يضم السجن مكاتب لجهات رقابية، تتواصل بشكل مستمر ودائم لخدمة النزلاء، والاستماع إلى طلباتهم وتنفيذ احتياجاتهم، خلال مبنى للجهات الحكومية، ومنها مكتب لدائرة الرقابة على السجون يقوم بدوره الرقابي في الإشراف على نظامية بقاء النزلاء داخل السجن، ويتابع إحالة قضاياهم إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، وصدور أحكامهم، ويضمن عدم بقاء أي نزيل في السجن بعد تمييز حكمه وانتهاء مدة بقائه، إضافة إلى هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، واللتين تمارسان عملهما بالتواصل مع النزلاء والاستماع لطلباتهم، ويوجد لمثل هذه الجهات الحقوقية مكاتب وموظفون داخل السجن يقومون بدورهم الرقابي.
كما يوجد بالسجن مكتب لوزارة العدل، إذ يوجد كاتب عدل يقوم بإجراء الوكالات الشرعية للنزلاء وفقا للنظام الإلكتروني المطبق بالوزارة، ومكتب للأحوال المدنية والجوازات يصدر الهويات الوطنية ويجددها للنزلاء، وكذلك الإقامات وجوازات السفر للنزلاء الأجانب، ويتم سداد الرسوم على نفقة رئاسة أمن الدولة، إضافة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، إذ يوجد داخل السجن مكتب يتبع وحدة الضمان الاجتماعي لدراسة الحالة الأسرية للنزيل وتقديم الخدمات المساندة له خلال فترة إيقافه وفق برامج الضمان الاجتماعي.
برنامج إدارة الوقت
الهدف:
إدارة وقت النزيل بما يحقق له الفائدة، ويسهم في العملية الإصلاحية، يتضمن برامج ترفيهية ورياضية وثقافية واجتماعية وعلمية بدأ منذ 4 سنوات
% 60من النزلاء استفادوا من البرنامج
3مناشط رئيسية
الفنون
يتدرب النزلاء على الرسم والحياكة والفرقة الموسيقية التي سيتم تشكيلها قريبا
الرياضية
تم تجهيز صالة رياضية لكل الألعاب: كرة «قدم وطائرة» وصالة لحمل الأثقال وألعاب الشطرنج، والبلوت والبلاستيشن، وأخرى للبلياردو والتنس والفرفيرة
الإعلام
تدار منه قناة السجن «صحبة»، والمجلة الصحفية والتغطيات الإعلامية وتسجيل الشيلات
37عدد البرامج والدورات المقدمة في الفصول التعليمية
132نزيلا يدرسون في مختلف المستويات الجامعية
11يستعدون للتخرج العام الحالي والحصول على شهادة البكالوريوس
32غرفة زيارة عامة
27غرفة خلوة شرعية

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

محاكم المملكة عقدت 52 ألف جلسة وأصدرت 18 ألف حكم و11 ألف قرار تنفيذ خلال 5 أيام عمل

المصدر: جريدة الحياة الاحد 16 شعبان 1440هـ -21 إبريل 2019م
http://www.alhayat.com/article/4627692

الرياض - "الحياة | "منذ 15ساعة في 20 أبريل 2019 -اخر تحديث في 20أبريل 2019 / 15:14
كشفت وزارة العدل أن محاكم المملكة كافة عقدت خلال أيام عمل الأسبوع الماضي، حوالى 52 ألف جلسة قضائية، وأصدرت 18- ألف حكم، إضافة إلى أكثر من 11 ألف قرار تنفيذ صادر من محاكم التنفيذ.
وقدمت المرافق العدلية خلال الفترة نفسها أكثر من 178 ألف خدمة للمستفيدين، تنوعت بين عمليات توثيق وتنفيذ، وكذلك الخدمات التي تقدمها المحاكم.
وبلغ إجمالي العمليات التي تم تقديمها في المحاكم كافة (دون التنفيذ) 91.927 عملية، فيما قدمت محاكم التنفيذ 21964 خدمة للمستفيدين خلال الأسبوع الماضي، أما عمليات التوثيق فبلغت 64.510 عمليات خلال الفترة ذاتها.
وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، أطلق في العاشر من ربيع الأول الماضي، التحول الرقمي في قطاع التوثيق، الذي تضمن خدمات عدلية رقمية، بهدف الاستغناء عن الورق، والتيسير على المستفيدين بما يغنيهم عن الحضور إلى مقار كتابات العدل لإصدار الوكالات منخفضة المخاطر.
وشهدت إجاءات التقاضي أخيراً، تطوراً لافتاً بعد رقمنة مسار العمليات القضائية والترافع في المحاكم مما سهّل على المترافعين وأعان القضاة وموظفي المحاكم على إتمام المهام وإنجاز القضايا بكل يسر وسهولة وفق منظومة قضائية مؤسساتية.
وأسهم إطلاق خدمتي التحقّق والسداد الإلكترونيتين بهدف التحوّل الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ، في استغناء المستفيدين عن مراجعة المحاكم، وتقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية، ومنح المنفذ ضدهم السهولة واليسر في الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليهم بالسرعة اللازمة.

د. الصالحي: توفير حوافز لتخصصات ذوي الاحتياجات الخاصة بات ضرورياً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 16 شعبان 1440هـ -21 إبريل 2019م
http://www.alriyadh.com/1750998

قال د. صالح بن محمد الصالحي - استشاري الأمراض السلوكية عند الأطفال، ومدير مركز نمو الطفل بمستشفى الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعي -: هناك ضعف عام في تقديم جودة الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة، وبالتالي يجب أن يكون هناك نظرة خاصة وعمل محفزات للعاملين بالمجال، وحث الكوادر الوطنية للانخراط في هذه التخصصات، مبيناً أن العمل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين يحتاج إلى جهد كبير ومضاعف، وهناك عدم رغبة للدخول في هذا العمل.

وكان د. الصالحي يتحدث مؤخراً على هامش تدشين مركز نمو الطفل الجديد في مستشفى الملك عبدالله الجامعي بجامعة نورة بالرياض، والذي يعد نقلة نوعية في تقديم خدمات شمولية في التشخيص والعلاج لمشكلات النمو والسلوك عند الأطفال والمراهقين في مكان واحد.
وأكد أن مركز نمو الطفل سيكون معياراً يحتذى به في الشرق الأوسط في تقديم خدمات متطورة، لافتاً إلى استعداد العاملين بالمركز لتقديم الخبرات والاستشارات والزيارات الميدانية لجميع مناطق المملكة، ذاكراً أن توفير الخدمة المتكاملة يساهم في تقليل تحويل الحالات وتخفيف معناة الأسر.
ولفت إلى أن أبرز الخدمات التي يقدمها المركز هي اضطراب التوحد وفرط الحركة وتشتت الانتباه والشلل الدماغي والصعوبات المدرسية وتأخر النمو العام والتخاطب.
يُذكر أن نحو 800 طفل تلقوا خدمات التشخيص والعلاج والتدخل المبكر في مركز نمو الطفل، ومن المتوقع أن يساهم المركز في التدخل المبكر لنحو 100 طفل توحدي سنوياً.

تنظيم ندوة الحماية الأسرية من العنف والجريمة بمكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 16 شعبان 1440هـ -21 إبريل 2019م
http://www.alriyadh.com/1751010

نظمت لجنة إصلاح ذات البين التّابعة لإمارة مكّة المكرّمة لقاء (الحماية الأسريّة من العنف والجريمة والإرهاب) للأستاذ الدكتور يوسف بن أحمد الرّميح أستاذ علم الجريمة بجامعة القصيم، وبالتنسيق من رئيسة الدائرة الرابعة الدكتورة منيرة العكاس وبدعم من رئيس لجنة إصلاح ذات البين حاتم قاضي، بمقر غرفة مكة التّجاريّة الصناعية بالحمراء، بحضور نخبة من سيدات الثقافة والمجتمع من مكة وجدة والطائف، وذلك بهدف تسليط الضوء على أهمية الأسرة في الحماية من العنف والجريمة والإرهاب ومحور الأسرة والمخدرات.
وناقش الرميح خلال اللقاء محور المرأة والإرهاب وموضوع الأسرة ووسائل التواصل الاجتماعية، مستعرضًا أهم وسائل حماية الأبناء من الولوج في عالم الانحرافات والجريمة والعنف والإرهاب، موضحا أبرز مهددات الأسرة الأمنية في الوقت الراهن، كما تحدث عن خطر الجريمة والإرهاب وكيف تتكون الشخصية الإرهابية وأنواع الإرهاب والخلايا الإرهابية، وكيف نعرف أن أبناءنا دخلوا خلايا إرهابية .
من جهتها ذكرت الدكتورة منيرة العكاس أن الدائرة الرابعة تهدف إلى تنظيم مثل هذه الندوات المجتمعية للتوعية المجتمع بالحماية الأسريّة من العنف والجريمة والإرهاب، وقد اهتمت بلادنا بحماية أفراد المجتمع وخاصة المرأة من العنف وأوجدت اللجان المعنية لمتابعة حالات العنف الأسري وتوعية المجتمع بأخطارها.
وأضافت: اهتم دين الإسلام بتكوين الأسرة والعناية بها؛ لأنها أساس المجتمع وقد جعل الله الألفة بين الزوجين لإنجاب جيل صالح عامل فقال جل وعلا (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ.)
وفي الختام ألقى رئيس لجنة إصلاح ذات البين قصيدة شكر في البروفيسور يوسف الرميح عرفانا وامتنانا بما قدم وما يقدم لخدمة الوطن، كما قدمت اللجنة درع الشكر والتكريم لسعادة المستشار البروفيسور يوسف الرميح على ما قدمه من توعية للحاضرات عن أهمية الحماية الأسرية من العنف والجريمة.

توقيع اتفاقيات للحد من السلع المقلدة وتقسيم المستوردين

تمكين "التجارة" من تطبيق العقوبات المالية لمكافحة الغش التجاري

المصدر: جريدة الرياض الاحد 16 شعبان 1440هـ -21 إبريل 2019م
http://www.alriyadh.com/1751006

شخص الخبير القانوني السابق في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء وعضو مجلس الشورى محمد عبدالعزيز الجرباء واقع تطبيق نظام مكافحة الغش التجاري وأكد عدم تمكن وزارة التجارة والاستثمار من تنفيذه بفاعلية، وبدراسة قانونية أجراها العضو تبين أن المادة 12 تسند للنيابة العامة التحقيق والادعاء في المخالفات الواردة في هذا النظام، مما لا يمكن الوزارة من تنفيذه بالشكل المطلوب، وقد سلبت الجهة المختصة الحق في أن تجري العقوبة المالية على المخالف مباشرة على خلاف منهج العديد من الأنظمة السعودية، والتي كان آخرها نظام التجارة بالمنتجات البترولية الذي وافق عليه الشورى ومجلس الوزراء وقد مكن الجهة المختصة من فرض العقوبة عند وجود المخالفة، وأعطى الصلاحية النظامية من التظلم أمام القضاء الإداري لمن تضرر من القرار الإداري الصادر بالعقوبة، وحدد إحالة الموضوع إلى النيابة العامة إذا كانت العقوبة بالسجن ثم إلى القضاء المختص، وهو ما يجب أن يكون في نظام مكافحة الغش التجاري، بدلاً من أن تصبح وزارة التجارة والاستثمار وهي الجهة المختصة بتنفيذ النظام مدعي والمخالف مدعى عليه ثم يحال الموضوع إلى ديوان المظالم لتتم المرافعات والجلسات حتى يصدر الحكم بعد مدة من الزمن.

وقدم الجرباء لمجلس الشورى مقترحاً يستهدف إيجاد فاعلية ودور أكبر يمكن وزارة التجارة والاستثمار من تطبيق مكافحة الغش التجاري ليحقق الأهداف التي من أجلها صدر، والحد من الغش الذي تذمر منه المواطنون، وأضر بالاقتصاد الوطني، وطالب العضو بعدم إشغال النيابة العامة بالتحقيق والادعاء، وجهات القضاء والتطبيق المباشر للعقوبات المالية التي تفرضها الوزارة فقد يقبل المخالف بالغرامة دون الحاجة إلى القضاء، واقترح تعديل المادتين 12 لتقوم الوزارة بتطبيق الغرامات المالية المنصوص عليها في هذا النظام والمحددة تفصيلاً في اللائحة، على كل من يخالف أحكامه، من خلال لجنة يشكلها الوزير من ثلاثة أعضاء مختصين على الاقل من بينهم مستشار قانوني ولا تقل مرتباتهم عن الثالثة عشرة أو ما يعادلها، وتحدد اللائحة إجراءات عمل هذه اللجنة ومكافأة أعضائها والعاملين فيها، وتصدر قراراتها بالأغلبية، ولا تكون قراراتها نافذة الا بعد تصديق الوزير -أو من يفوضه- عليها، ويجوز التظلم من قراراتها أمام ديوان المظالم»، وتعديل المادة 13 لتكون بالنص «إذا رأت اللجنة المشار إليها في المادة الثانية عشرة، أن العقوبة المناسبة للمخالف هي السجن، فتحيل القضية الى النيابة العامة للتحقيق والادعاء فيها أمام القضاء المختص.«

وأكد تقرير المقترح عدم توافق النظام الحالي لمكافحة الغش التجاري مع رؤية المملكة وبرنامج التحول الوطني، خاصة وأن الهدف الاستراتيجي الثاني المسند لوزارة العدل هو الحد من تدفق الدعاوى الى المحاكم، كما أن الهدف الاستراتيجي الاول هو رفع مستوى الخدمات العدلية، ومن ارتباط اهداف الرؤية في برنامج التحول الوطني الارتقاء بمستوى اداء وانتاجية ومرونة الاجهزة الحكومية، وحسب تقرير العضو فالتعديل سيحقق نقلة نوعية ومحاولة جادة في التخلص من الغش التجاري ويساهم في تفعيل دور وزارة التجارة والاستثمار في هذا المجال.

من جهتها أيَّدت لجنة الاقتصاد والطاقة برئاسة فيصل الفاضل دراسة مقترح تعديل نظام مكافحة الغش التجاري وأدرجت امانة المجلس تقرير اللجنة بهذا الشأن للمناقشة ضمن بنود أعمال جلسة الشورى المقرر عقدها الأربعاء المقبل، والتصويت على ملائمة الدراسة.

إلى ذلك، ووفقاً لتقارير متواترة نشرتها «الرياض» فجهود وزارة التجارة والاستثمار في مكافحة الغش التجاري دون المأمول رغم أن ذلك من الاختصاصات الأصيلة للوزارة، وقد وصل حسب تقرير شوريّ إلى مرحلة مقلقة والوزارة لاتزال تعمل مع الجهات ذات العلاقة من خلال اللجنة الدائمة لحماية المستهلك على إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الغش التجاري، وقد اعترفت الوزارة في تقارير أداء سنوية سابقة بزيادة أعداد حالات الغش التجاري وحددت مجموعة

من نقاط الضعف التي تعاني منها عند قيامها بتنفيذ أعمالها في مجال مكافحته، مثل نقص الكوادر البشرية المكلفة بضبط مخالفات نظام مكافحة الغش، والتوسع في أعداد المنشآت والأسواق التجارية وعدم مقابلة هذا التوسع زيادة في القوى البشرية بالوزارة، إضافة إلى ممارسات تسويق وإنتاج البضائع المغشوشة والمقلدة سرعة البت في قضايا الغش التجاري وتشديد العقوبات بحق المخالفين ودور النيابة العامة وديوان المظالم في ذلك، والتعاون والتنسيق المستمر بين الجهات المعنية بتطبيق نظام مكافحة الغش التجاري، وأوضحت تقارير أن الإحصائيات كبيرة في مجال الغش ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التوسع الكبير في النشاط التجاري في المملكة وحجم المؤسسات والشركات المسجلة بالسجل التجاري إضافة إلى الأعداد الكبيرة من المحلات والأسواق التجارية المرخصة من قبل الجهات الحكومية الأخرى.
يذكر وحسب أحدث تقرير للتجارة والاستثمار أن الوزارة قامت لمكافحة الغش التجاري بتوقيع اتفاقية مع الصين للحد من السلع المغشوشة والمقلدة، كما أجرت تحديثاً لتنظيم سياسة الاستيراد بالتعاون مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة وربط إلكتروني متقدم للتمكين من البيانات مع الجمارك والمقاييس، إضافة إلى تقسيم المستوردين إلى عالٍ ومتوسط ومنخفض المخاطر.

"الشورى": تكثيف الفحص الميداني لرفع مستوى تحصيل الضرائب

إعداد استراتيجية قطاع التمويل لدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 16 شعبان 1440هـ - 21 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/626544

جابر المالكي - الرياض
يناقش مجلس الشورى الأسبوع المقبل عددا من الموضوعات تتضمن تكثيف عمليات الفحص الميداني للشركات، التي تخضع لنظام ضريبة الدخل للرفع من مستوى تحصيل الضرائب، كما يناقش الإسراع في وضع الآلية المناسبة لحساب تعريفة الطاقة المصدرة للشركة من استخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة.
ويصوت المجلس على عدد من التوصيات أبرزها مطالبة الهيئة بتحديد أسباب تعثر المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودراستها ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها، والإسراع في إعداد استراتيجية قطاع التمويل، لدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
****
الاثنين.. تقرير المركز الوطني لقياس الأداء الحكومي
-التصويت على لتقرير السنوي للهيئة العامة للزكاة والدخل للعام المالي 1438 1439 /هـ، ومن أبرزها تكثيف عمليات الفحص الميداني للشركات التي تخضع لنظام ضريبة الدخل للرفع من مستوى تحصيل الضرائب.
-مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي 1438 / 1439هـ.
-تطالب اللجنة في أبرز توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس بالإسراع في وضع الآلية المناسبة لحساب تعريفة الطاقة

المصدرة للشركة من استخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة.
-تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن تعديل الفقرة (د) من المادية الحادية والثلاثين من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/78) وتاريخ 19 / 9 / 1428هـ، والمقدم من عدد من أعضاء المجلس استنادا للمادة (23) من نظام المجلس.
-طالبت اللجنة في توصيتها التي ستتقدم بها إلى المجلس بالموافقة على تعديل الفقرة (د) من المادة الحادية والثلاثين من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/78) وتاريخ 19 / 9 / 1428هـ.
-تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن التقرير السنوي للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة للعام المالي 1438 / 1439ه.
-تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تعديل الحد الأعلى المنصوص عليه في المادة (23) من نظام النقل العام على
الطرق بالمملكة العربية السعودية -الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/25) بتاريخ 21 / 6 / 1397هـ.
****
الثلاثاء.. خطة تنفيذ محدثة لخدمة ضيوف الرحمن
-الاطلاع على وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع نظام التوثيق. وتطالب اللجنة في توصيتها التي تقدمت بها إلى المجلس بالموافقة على مشروع نظام التوثيق. ويتكون مشروع النظام من (57) مادة ويهدف إلى تسهيل عملية التوثيق وتيسيرها على المستفيدين بما يوفر الوقت والجهد.
-التصويت على عدد من توصيات لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني للعام المالي 14391438 / هـ، ومن أبرزها مطالبة الهيئة باتخاذ الإجراءات التي تكفل مزيدًا من التنسيق المسبق بين مبادرات ومشروعات السياحة والترفيه والرياضة والثقافة، بما يضمن كفاءة الإنفاق وتعظيم المردود الاجتماعي التنموي والاستثماري.
-الاستماع إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي 1438 / 1439هـ.
-تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن خطة التنفيذ المحدثة لبرنامج خدمة ضيوف الرحمن.
-تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية للعام المالي 1438 / 1439هـ.
-تقرير لجنة المياه والزراعة في شان التقرير السنوي لهيئة المساحة الجيولوجية السعودية للعام المالي 1439/1438هـ.
-تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي في شأن مقترح مشروع نظام البعثات الدراسية المقدم من عدد من أعضاء المجلس استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس.
****
الأربعاء.. تعديل في نظام مكافحة الغش التجاري
-مناقشة تقرير اللجنة الصحية في شأن التقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي 1438 / 1439هـ. وتطالب اللجنة في أبرز توصياتها مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدعم وتهيئة أقسام العيون في المستشفيات الحكومية بالكوادر الطبية والفنية اللازمة والمسارعة في الانتهاء من إنشاء مستشفيات العيون في المدن الطبية الأربع.
-الاطلاع على وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للعام المالي 14391438 / هـ.
-التصويت على عدد من توصيات اللجنة ومن أبرزها مطالبة الهيئة بتحديد أسباب تعثر المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودراستها ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها، والإسراع في إعداد استراتيجية قطاع التمويل، لدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
-وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي 1438 / 1439هـ.
-تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار في شأن التقرير السنوي للهيئة العامة للترفيه للعام المالي 1438 / 1439هـ.
-تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن مقترح تعديل المادتين (الثانية عشر والثالثة عشر) من نظام مكافحة الغش التجاري المقدم من عضو المجلس الدكتور محمد الجرباء، استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس.

مجلس الوزراء : انشاء مركز وطني لتنمية القطاع غير الربحي مكافآت تشجيعية لمن يسهم في كشف مخالفات الزكاة والدخل

المصدر: جريدة المدينة الاحد 16 شعبان 1440هـ - 21 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/626041

واس - الرياض

A A

الاعتراف بوثيقة السفر الرسمية التي استحدثها الإنتربول

المجلس يوافق على نظام صندوق الاستثمارات العامة

الموافقة على تنظيم المركز السعودي للأعمال الاقتصادية

وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز على إنشاء مركز باسم "المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي"، يتمتع بالشخصية الاعتبارية ، والاستقلال المالي والإداري ، ويرتبط برئيس مجلس الوزراء ، ويهدف إلى تفعيل دور منظمات القطاع غير الربحي وتوسيعه في المجالات التنموية ، والعمل على تكامل الجهود الحكومية في تقديم خدمات الترخيص لتلك المنظمات ، وإحكام الرقابة المالية والإدارية والفنية على القطاع ، وزيادة التنسيق والدعم.

كما وافق على منح مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل صلاحية صرف مكافآت تشجيعية لكل من يسهم - من غير موظفي الهيئة - في الكشف عن مخالفات للأنظمة التي تختص الهيئة بالإشراف على تطبيقها ولوائحها التنفيذية ، ويضع المجلس لائحة لهذا الغرض تتضمن شروط صرفها وضوابطه.

وكان الملك سلمان ترأس الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر امس الثلاثاء، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

المملكة تدعم السودان وخطوات المجلس العسكري

أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس، على نتائج مباحثاته مع فخامة الرئيس جوكو ويدودو رئيس جمهورية إندونيسيا، ومضمون الرسالتين اللتين تسلمهما ـ أيده الله ـ من جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية، وفخامة الرئيس أسياس أفورقي رئيس دولة إرتيريا.

وأوضح وزير الإعلام الأستاذ تركي بن عبدالله الشبانة، في بيانه عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، استعرض بعد ذلك عدداً من التقارير عن مختلف القضايا والتطورات على الساحات العربية والإقليمية والدولية، مشيراً إلى أن صدور توجيهات خادم الحرمين الشريفين للجهات المعنية في المملكة بتقديم حزمة من المساعدات الإنسانية للشعب السوداني تشمل المشتقات البترولية والقمح والأدوية، تؤكد حرص المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين على الإسهام في رفع المعاناة عن كاهل الشعب السوداني، والوقوف إلى جانبه لتجاوز كافة الظروف والصعاب وتحقيق الأمن والاستقرار للسودان الشقيق.

وجدد تأييد المملكة لما ارتآه الشعب السوداني حيال مستقبله، وما اتخذه المجلس العسكري الانتقالي من إجراءات تصب في مصلحة الشعب السوداني الشقيق، ودعمها للخطوات التي أعلنها المجلس في المحافظة على الأرواح والممتلكات.

15

مبادرات محمد بن سلمان تعزز الامن والسم

قدر مجلس الوزراء، ما أبداه فخامة الرئيس الدكتور عارف علوي رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، خلال الحفل الافتتاحي للمؤتمر العالمي "رسالة الإسلام "الذي نظمته جمعية مجلس علماء باكستان في دورته الرابعة، من ثناء وتقدير على ما تتميز به العلاقات الأخوية بين المملكة وباكستان من قوة تنبع من قيم دينية وثقافية مشتركة تشكل مصدر قوة للأمة الإسلامية بأسرها وتسهم في دعم واستقرار المنطقة.

وثمن المجلس في هذا السياق، منح صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع شهادة " الشخصية المؤثرة عالمياً " للعام 2018م، بوصفه الشخصية الأقوى تأثيراً على مستوى العالم، وحصول سموه على درع الشكر والتقدير من جمعية مجلس علماء باكستان واللتين سلمهما فخامة الرئيس الباكستاني، تقديراً لجهود سموه الكبيرة وأعماله المتواصلة لخدمة الإسلام والدفاع عن قضايا المسلمين ومبادراته لتعزيز الأمن والسلم والسلام العالمي.

انعقاد مجلس النواب خطوة لاستعادة الدولة اليمنية

نوه جلس الوزراء بانعقاد مجلس النواب في الجمهورية اليمنية في مدينة سيئون، وعد ذلك خطوة وتأكيداً على عزم الشعب اليمني على استعادة دولته وحرصه على الوحدة والتمسك بالثوابت الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار وعزل الانقلابيين الحوثيين والسعي مع البرلمانات العالمية والمنظمات المدنية لفضح جرائم الانقلاب وكشف الكوارث الإنسانية والاجتماعية التي تسبب بها الحوثيون المدعومون من إيران.

وتطرق المجلس، إلى عدد من النشاطات التي أقيمت خلال الأسبوع، منوهاً بانعقاد المؤتمر والمعرض الدولي للتعليم العالي في دورته الثامنة الذي نظمته تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين وزارة التعليم بعنوان " تحول الجامعات السعودية في عصر التغيير"، وبالبيان الختامي للمؤتمر الدولي الذي نظمته منظمة التعاون الإسلامي وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان " دور التعليم في الوقاية من الإرهاب والتطرف."

12قرارا اتخذها مجلس الوزراء

أولاً:

اتفاق امني مع اثيوبيا

تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الأثيوبي في شأن مشروع اتفاقية تعاون أمني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

تفاهم دوائي مع البحرين

تفويض معالي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب البحريني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للغذاء والدواء في المملكة العربية السعودية والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية في مملكة البحرين للتعاون في مجال المستحضرات الصيدلانية والأجهزة واللوازم والمنتجات الطبية والدراسات السريرية ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً:

اتفاق استثماري مع العراق

تفويض معالي وزير التجارة والاستثمار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب العراقي في شأن مشروع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً :

تفاهم تعليمي مع العراق

تفويض معالي وزير التعليم ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب العراقي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التربية والتعليم بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التربية في جمهورية العراق، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً :

تعاون حقوقي مع واشنطن

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ومكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص في وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

سادساً:

نظام صندوق الاستثمارات
بعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (12 / 5) وتاريخ 27 / 3 / 1440هـ، ورقم (35 / 131) وتاريخ 5 / 8 / 1440هـ ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 36 / 40 / د) وتاريخ 14/7/1440هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام صندوق الاستثمارات العامة. وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

سابعاً:

وثيقة السفر الرسمية
بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية قرر مجلس الوزراء الاعتراف بوثيقة السفر الرسمية (جواز السفر) التي استحدثها الإنتربول الدولي للموظفين الذين يؤدون مهمات رسمية ذوات صلة بأعماله.

ثامناً :

المركز السعودي للأعمال الاقتصادية.
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التجارة والاستثمار، وبعد الاطلاع على التوصيتين المعدتين في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (4 - 17 / 40 / د) وتاريخ 9 / 4 / 1440هـ ، ورقم (13 - 32 / 40 / د) وتاريخ 23 / 6 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم المركز السعودي للأعمال الاقتصادية.

تاسعاً:

مركز الوطني لإدارة النفايات
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير البيئة والمياه والزراعة ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 39 / 40 / د) وتاريخ 2 / 8 / 1440هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على خطة إنشاء المركز الوطني لإدارة النفايات ، وتنظيم المركز.

عاشراً:

مكافآت تشجيعية للزكاة والدخل
الموافقة على منح مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل صلاحية صرف مكافآت تشجيعية لكل من يسهم - من غير موظفي الهيئة - في الكشف عن مخالفات للأنظمة التي تختص الهيئة بالإشراف على تطبيقها ولوائحها التنفيذية ، ويضع المجلس لائحة لهذا الغرض تتضمن شروط صرفها وضوابطه.

حادي عشر :

تنمية القطاع غير الربحي
إنشاء مركز باسم "المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي"، يتمتع بالشخصية الاعتبارية ، والاستقلال المالي والإداري ، ويرتبط برئيس مجلس الوزراء ، ويهدف إلى تفعيل دور منظمات القطاع غير الربحي وتوسيعه في المجالات التنموية ، والعمل على تكامل الجهود الحكومية في تقديم خدمات الترخيص لتلك المنظمات ، وإحكام الرقابة المالية والإدارية والفنية على القطاع ، وزيادة التنسيق والدعم.

ثاني عشر :

ترقيات
وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة ، والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:
1- ترقية عبدالله بن صالح بن علي المديميغ إلى وظيفة (وكيل إمارة منطقة جازان) بالمرتبة الخامسة عشرة بإمارة منطقة جازان.
2- ترقية الدكتور/ عيسى بن عبدالرحمن بن محمد العيسى إلى وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية.
3- ترقية عادل بن عبدالله بن عبدالرحمن اليوسف إلى وظيفة (مستشار خدمة مدنية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الخدمة المدنية.
4- ترقية فهد بن عبدالعزيز بن زيد الزمامي إلى وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الخامسة عشرة بجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل.
5- ترقية عبدالله بن يحيى بن محمد القحطاني إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بالمديرية العامة لحرس الحدود.
6- ترقية المهندس/ عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله الغامدي إلى وظيفة)مدير عام إدارة المشاريع) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العدل.

7ـ ترقية خالد بن عبدالعزيز بن محمد الدخيل إلى وظيفة (مدير عام الموارد البشرية) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
8ـ ترقية خالد بن محمد بن أحمد الناصر إلى وظيفة)مدير عام مكتب الأمين العام لمجلس الوزراء) بالمرتبة الرابعة عشرة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وزير العمل يصدر قراراً بحظر التدخين في المنشآت

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 16 شعبان 1440هـ - 21 إبريل 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1720247

عكاظ (جدة)
أصدر وزير العمل والتنمية الاجتماعية احمد بن سليمان الراجحي قراراً بحظر التدخين في أماكن العمل وإلزام صاحب العمل بتضمين ذلك في دليل المنشأة الرسمية الموجه للعاملين والزوار.
جاء ذلك في تغريدة عبر حساب الوزير على موقع «تويتر» قال فيها:«حفاظاً على صحة وسلامة العاملين والمنشآت من مخاطر #التدخين؛ وسعياً إلى تحسين الصحة المهنية وإيجاد بيئة عمل صحية وجاذبة؛ أصدرنا قرار بحظر التدخين في أماكن العمل، وإلزام صاحب العمل بتضمين ذلك في أدلة المنشأة الرسمية الموجهة للعاملين والزوار.«

52ألف جلسة قضائية خلال أسبوع واحد

وزير العدل يبحث مع رؤساء المحاكم تطوير القضاء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 16 شعبان 1440هـ - 21 إبريل 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1720346

عدنان الشبراوي (جدة @Adnanshabrawi)
علمت «عكاظ» أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني سيجتمع نهاية الأسبوع في محافظة القريات بمنطقة الجوف، مع رؤساء المحاكم على مستوى المملكة، في لقاء يعقد دوريا بحضور عدد من أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ومنسوبي الوزارة وعدد من المختصين لبحث آلية تطوير مرفق القضاء وتذليل العقبات وتبادل الآراء والمقترحات والاستماع إلى شرح للعمل في المرحلة القادمة في ظل وتيرته المتسارعة لتحسين وتطوير المنظومة العدلية.
في غضون ذلك، كشفت وزارة العدل أن محاكم المملكة كافة عقدت خلال أيام عمل الأسبوع الماضي نحو 52 ألف جلسة قضائية، وأصدرت ما يقارب الـ 18 ألف حكم قضائي، إضافة إلى أكثر من 11 ألف قرار تنفيذ صادر عن محاكم التنفيذ. وقدمت المرافق العدلية خلال الفترة ذاتها ما يزيد على 178 ألف خدمة للمستفيدين تنوعت بين عمليات توثيق وتنفيذ، وغيرها من الخدمات التي تقدمها المحاكم. وبلغ إجمالي العمليات التي تم تقديمها في المحاكم كافة «دون التنفيذ» 91927

عملية، فيما قدمت محاكم التنفيذ 21964 خدمة للمستفيدين خلال الأسبوع الماضي، أما عمليات التوثيق فبلغت 64510 عمليات خلال الفترة ذاتها. وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قد أطلق أخيرا التحول الرقمي في قطاع التوثيق، الذي تضمن عدداً من الخدمات العدلية الرقمية بهدف الاستغناء عن الورق، والتيسير على المستفيدين بما يغنيهم عن الحضور إلى مقار كتابات العدل لإصدار الوكالات منخفضة المخاطر.
وشهدت إجراءات التقاضي أخيراً تطوراً لافتاً بعد رقمنة مسار العمليات القضائية والترافع في المحاكم مما سهّل على المترافعين وأعان القضاة وموظفي المحاكم على إتمام المهام وإنجاز القضايا بكل يسر وسهولة وفق منظومة قضائية مؤسساتية.
كما أسهم إطلاق الوزارة لخدمتي التحقّق والسداد الإلكترونيتين بهدف التحوّل الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ إلى استغناء المستفيدين عن مراجعة المحاكم، وتقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية، ومنح المنفذ ضدهم السهولة واليسر في الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليهم بالسرعة اللازمة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

استرداد حقوق العمالة

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 15 شعبان 1440هـ - 21 إبريل 2019م
http://www.aleqt.com/2019/04/20/article_1583941.html

علي الجحلي

ينبهني صاحبي دوما إلى توقيع من أكفلهم على الرواتب آخر كل شهر. هذا الإجراء المهم هو من قبيل حفظ الحقوق. كثير من العاملين خصوصا من الذكور قد يدَّعون -في حال وجد خلاف مع الكفيل- أنهم لم ينالوا أجورهم المستحقة، وهذا ممكن ومنتشر في حالات معينة.
الأكثر انتشارا هو حالة التأجيل والتأخير التي يمارسها البعض مع العاملات المنزليات بشكل خاص. هذه الحالة تبدأ بكسل وتهاون لا ينتبه له الكفيل، وتنتهي إلى أن تصبح حالة من أكل حقوق الناس بغير حق خصوصا عندما تتجمع الأموال ويحاول الكفيل أن يتهرب من دفعها لسبب أو دون سبب.
عندما يكتشف الكفيل أنه مضطر لدفع مبلغ كبير بسبب تهاونه في سداد حقوق العاملة خلال الشهور الفائتة، تصبح عملية التسديد أكثر صعوبة وأقل جاذبية لكثير من الناس لعدم ربطها الواقعي بالحقوق والالتزامات. كثير من المكاتب تبرز موضوع السداد الشهري في العقود، وهناك من الجنسيات من تطالب بحقها شهريا، وقد يكون هذا من التعليمات التي توجههم بها دولهم قبل القدوم إلى المملكة.
آخرون يوجدون في مواقع بعيدة أو يحاولون أن يجمعوا الأموال ليعودوا بها شخصيا دون وجود من يلتزمون بمصاريفهم أو يثقون بهم ممن خلفهم. هذه الحالة بالذات هي ما نتعامل معه في كثير من القضايا العمالية، حيث لا علاقة لهذه الحالة بالشركات التي لها هي الأخرى مسار مختلف ومشكلات تدفع بها لإعاقة تسليم الحقوق والرواتب لعمالتهم.
العاملة المنزلية التي لم تحصل على رواتبها حسب زعمها، واجهت كفيلا يقول إنه سدد لها لكنه لم يأخذ عليها مستندا. لم يجد مكتب العمل ما يبرئ الكفيل أو يثبت أنه حول الأموال لأحد نيابة عن العاملة المنزلية، واضطر المكتب المواطن لدفع رواتب هذه العاملة.
سيكون الرجل أكثر حرصا في قادم الأيام إن كان مظلوما، لكن الدرس للجميع يأتي من تسجيل العلاقة مع العاملين ، وضمان وجود الوثائق الكافية لإثبات تسلم العاملة حقوقها. هذا أيضا درس في عدم التهاون في السداد الشهري لهذه الحقوق لأنها إن تراكمت سببت مشكلات أكبر على الكفيل نفسه.

وزارة الخدمة المدنية.. وارتباك الأولويّات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 16 شعبان 1440هـ - 21 إبريل 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1720275

عبدالله المحيميد

من الواجب الإشادة بأية خطوة إيجابية في إطار تحديث الأنظمة وتجديدها، فمعظم الأنظمة في المملكة تقادمَتْ، وتجَاوزَتْها المستجدات، وأضحت بحاجة ماسة للتعديل والتطوير وأحيانا التغيير، ويعدّ برنامج مراجعة الأنظمة أحد الأذرعة الهامة في تحقيق رؤية المملكة (2030).

وقبل أسابيع أصدرت وزارة الخدمة المدنية اللائحة التنفيذية للموارد البشرية، وهي بالمجمل لائحة جيدة تضمّنت عددا من النقاط الهامة من نوع الدوام المرن، ونظام التعاقد، والإجازات، وغيرها من الأفكار التحديثية، لكن الوزارة بإصدارها هذه اللائحة تعطي الانطباع الواضح عن رؤيتها وإستراتيجيتها في المرحلة القادمة، وتؤكد أنها بدأت بالمهمّ وتركت الأهمّ، أو أنها بعبارة أخرى بدأت بالقضايا الفرعية وتجاهلت الأساسات والجذور، أو أنها تفتقر إلى ترتيب الأولويات، فبهذه اللائحة وما سبقها من تهيئة واجتماعات وورش عمل، وما أعقبها من هالة إعلامية ودعائية، يتأكد أن الوزارة ما تزال بعيدة عن ملامسة متطلبات المرحلة، فالرؤية الإستراتيجية الجديدة للمملكة (2030) تذهب بعيدا في طموحاتها نحو حكومة فاعلة تقوم على الفاعلية والكفاءة، وإعادة الهيكلة، وتفعيل قياس الأداء، ومراجعة الأنظمة، وتخصيص جانب من الخدمات العامة، ما يعني أن الأمر يحتاج من الوزارة إلى الاشتغال على البُنى التنظيمية، والأنظمة الأساسية وليس اللوائح التنفيذية، فتغيير المسمى من شؤون الموظفين إلى الموارد البشرية، وتعديل عدد من الإجراءات التنفيذية، ونقل بعض الصلاحيات من الوزارة للجهات الحكومية لا يمكن أن يحقق النقلة المرجوة في بيئات العمل الحكومي، ولا يغير من المفهوم التقليدي للوظيفة الحكومية، ولا يعالج مشكلة ضعف الإنتاج والتسيّب، وضمور الشعور بالمسؤولية عند موظفي القطاع العام، كما أنه لا يمكن أن يقضي على الممارسات السلبية في إدارة الموارد البشرية في القطاعات الحكومية، بل ربما يكون عاملا في زيادة تلك الممارسات وتمدّدها.

إن تحديث اللوائح وتطويرها دون العمل على معالجة المشكلات والمعوقات الأساسية التي تعاني منها بيئات القطاع الحكومي هي عملية أشبه ما تكون بوضع العربة أمام الحصان، فالمشكلات من نوع التكدس الوظيفي أو البطالة المقنعة، والخلل والتفاوت في توزيع الموارد البشرية بين القطاعات الحكومية، وجمود التشكيلات الإدارية في القطاع الحكومي الواحد، ومعضلة مسمّيات الوظائف وتصنيفاتها، واختلاف وتباين السلالم الوظيفية بين القطاعات الحكومية دون أسباب واضحة، وتقادم أنظمة الخدمة المدنية، وغيرها من المشكلات المتجذرة لا يمكن للائحة الجديدة أو غيرها من اللوائح الفرعية أن تعالجها، أو تحد من تأثيراتها السلبية على بيئة العمل، وعلى نوع العلاقات السائدة بين الموظفين والرؤساء والمرؤوسين، وعلى ضعف الأداء والإنتاج، وعلى مفهوم الوظيفة العامة في الذهنية المجتمعية.

كان الأولى بالوزارة أن توجّه الجهد والوقت والمال الذي أنفَقتْه في إعداد هذه اللائحة الفرعية إلى دراسة مدى مواءمة نظام الخدمة المدنية - الذي تجاوز عمره 43 عاما - لاحتياجات المرحلة الحالية والمستقبلية، وهل يمكن أن يفي هذا النظام بمتطلبات برامج التغيير التي تعمل عليها العديد من القطاعات الحكومية، وهل يتناسب مع مشروع تخصيص جانب من القطاعات العامة، وما يتطلبه من تحويل الموظفين من نظام الخدمة المدنية إلى أنظمة أخرى، وهل يخدم فكرة تقليص الفوارق بين الوظيفة الحكومية والوظيفة في القطاع الخاص، أو العمل الحر؟ وهل يساعد في تغيير النظرة التقليدية إلى الوظيفة العامة ؟ وهل هو السبب في التكدس الوظيفي في قطاع حكومي، وقلة الموظفين في قطاع آخر؟ وهل تحتاج المرحلة القادمة إلى أنظمة وظيفية في القطاع الحكومي تتسم بالمرونة، وتؤسس لقيم ومفاهيم جديدة للوظيفة العامة؟

إن تغيير المفهوم السائد عن الوظيفة الحكومية في أذهان الناس ومنهم الموظفون يحتاج إلى تفكيك البُنى والأساسات التي قامت عليها، فالوظيفة العامة في مرحلة من مراحل بدايات نمو الدولة وتطورها، لم يكن لها إلا أن تكون بهذا الشكل، فالحاجة إلى العمالة الوطنية التي كانت محدودة التعليم والمهارات، وتواضع الأجهزة الحكومية، وانعدام التنافسية، والرغبة في إشراك المواطنين في مشروع التحديث.. كل هذه المعطيات والعوامل أدت إلى نشوء منظومة القيم والمفاهيم

والممارسات المرتبطة بالوظيفة في القطاعات الحكومية، والعمل على تغيير هذه المنظومة يحتاج إلى مراجعة الأنظمة، وإيجاد الحلول للمشكلات القائمة، فالتكدس الوظيفي مثلا - في بعض القطاعات العامة - الذي يجعل من الوظيفة العامة أحيانا أشبه ما تكون بالضمان الاجتماعي، حيث لا يقوم الموظف بأية مهام، أو أعمال تذكر في أثناء فترة دوامه، لا يمكن معالجتها بتحديث لائحة أو إصدار أطر، وإنما تحتاج إلى برنامج أو مشروع تتبناه الوزارة يستهدف إعادة توزيع الموظفين بين القطاعات الحكومية، إما عن طريق خدمة (تدوير) الهامشية؛ التي لم تعمل عليها الوزارة بالشكل الذي يوازي حجم المعضلة التي تعالجها، أو ببرنامج آخر، خاصة وأن الوزارة كانت أحد الأطراف الرئيسة في تفاقم هذه المشكلة في أثناء تنفيذ قرار تثبيت موظفي الحكومة المتعاقد معهم على بعض البنود، قبل سنوات، حيث سمحت الوزارة حينها - وبإجراءات افتقدت النزاهة والعدالة والأمانة - في توظيف مئات الآلاف الذين أصبحوا عبئا على المنظمات التي التحقوا بها.

إن مثل هذه الأفكار والقضايا التي تمس أساسات أنظمة الخدمة المدنية، هي ما ينبغي أن تعمل عليه الوزارة في مرحلتها الحالية، وأن تركز إستراتيجيتها وبرامجها في هذا الاتجاه، بحيث يكون هدفها الرئيس هو الوصول - في مرحلة من المراحل، وبالتأكيد قبل 2030 - إلى اقتراح دمج وزارة الخدمة المدنية مع وزارة العمل، ما يعني تقليص الاختلافات الوظيفية بين القطاع العام والخاص، وقد تكون البداية عبر دراسة مدى جدوى وفوائد ومزايا إقرار أنظمة للوظائف العامة تخضع لنظام العمل والعمال، وذلك على غرار برامج التشغيل الذاتي، بحيث يكون أمام القطاعات الحكومية مجموعة من الأنظمة التي تخدم احتياجات وظيفية معينة.

طبعا هذه الأهداف الطموحة، وربما البعيدة المدى قد لا تكون مرغوبة من أصحاب الأفكار التقليدية بالوزارة وفي الجهات المعنية، وقد لا تجد ترحيبا لدى قطاع عريض من الموظفين، وقد لا تصلح للإعلام والدعاية وتسويق الإنجازات، لكنها ربما تكون الأكثر مواءمة لمتطلبات التنمية في المرحلة القادمة، وما تحتاجه من مشاركة فاعلة للعنصر البشري في المشاريع التنموية التي تستهدفها رؤية .(2030)

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 16 شعبان 1440هـ - 21 إبريل 2019م

http://www.alriyadh.com/1750941

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 16 شعبان 1440هـ - 21 إبريل 2019م

http://www.aleqt.com/2019/04/20/article_1583936.html